بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء :

صدور قرار حكومي بتشكيل لجنة عليا للموازنات العامة للسنة المالية 2008

صنعاء / سبأ:

صدر أمس السبت قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (112) لسنة 2007م بشأن تشكيل اللجنة العليا للموازنات العامة للسنة المالية 2008 م فيما يلي نصه:

رئيس مجلس الوزراء :

بعد الاطلاع على دستور الجمهورية اليمنية وعلى القانون رقم (8) لسنة 1990م بشأن القانون المالي ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية وتعديلاتها.

وعلى القرار الجمهوري رقم (50) لسنة 2007م بتشكيل الحكومة وتسمية أعضائها وبناء على عرض وزير المالية.

مادة (1) تشكل لجنة عليا للموازنات العامة (لجنة الاقتصاد الكلي) للسنة المالية 2008م على النحو التالي : ـ

1 ـ رئيس مجلس الوزراء رئيسا
2 ـ نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية عضوا
3 ـ نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عضوا
4 ـ وزير المالية عضوا
5 ـ وزير الخدمة المدنية والتأمينات عضوا
6. وزير النفط والمعادن عضوا
7. وزير الإدارة المحلية عضوا
8. وزير الصناعة والتجارة عضوا
9. محافظ البنك المركزي اليمني عضوا
10. نائب وزير المالية عضوا
11 ـ أمين عام رئاسة الوزراء عضوا
12. وكيل وزارة المالية لقطاع الموازنة عضوا
13. وكيل وزارة المالية لقطاع التنظيم وحسابات الحكومة عضوا
14. وكيل وزارة المالية لقطاع الوحدات الاقتصادية عضوا
15. وكيل وزارة المالية لقطاع الإيرادات عضوا
16 ـ وكيل وزارة المالية لقطاع العلاقات المالية الخارجية عضوا
17 وكيل وزارة المالية لقطاع التخطيط والإحصاء عضوا
18- عميد المعهد المالي عضوا
19 - رئيس مصلحة الجمارك عضوا
20 -رئيس مصلحة الضرائب عضوا
21 -وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع خطط التنمية عضوا
22 -وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشروعات عضوا
23 -وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع التوقعات الاقتصادية عضوا
24 - وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع إدارة شؤون الأفراد عضوا
25- وكيل وزارة الخدمة المدنية والتأمينات لقطاع المعلومات والتخطيط عضوا
26 - وكيل وزارة الإدارة المحلية لقطاع المالية المحلية والرقابة عضوا

مادة (2): تختص اللجنة العليا للموازنات العامة بما يلي :

أولاً ـ دراسة ومناقشة وإقرار الإطار العام للموازنات العامة وكذا السقوف التأشيرية المتوقعة على مستوى وحدات السلطة المركزية والمحلية في ضوء تقييمها للمؤشرات الأساسية للاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي ، ميزان المدفوعات ، العرض النقدي) والتوقعات المتعلقة بها للسنة المالية 2008م وفي ضوء السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية للدولة وبما يتفق مع ما يلي :

1 ـ خطة التنمية والتخفيف من الفقر.
2. برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري .
3. الموارد المالية المتاحة من كافة المصادر المحلية والخارجية .
4. الالتزامات المالية القائمة .
5. التقلبات السعرية في الاسواق العالمية .

ثانيا : وضع الأسس العامة لإعداد المشروعات التالية للسنة المالية 2008م في ضوء الإطار العام للموازنات العامة والسقوف التأشيرية .

1- الموازنة العامة للدولة متضمنة موازنات :
أ - وحدات السلطة المركزية .
ب- وحدات السلطة المحلية .

وعلى أن تشمل هذه الموازنة تقديرات كافة الموارد المالية المتاحة محليا وخارجيا مع تحديد الحد الأعلى لسقوف أبواب الاستخدامات العامة في ضوء هذه الموارد وذلك على مستوى الدولة (وحدات السلطة المركزية ووحدات السلطة المحلية).

2- موازنات الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة شاملة كافة الموارد المالية المحلية والخارجية وأوجه إنفاقها الجاري والرأسمالي.

3- برنامج التوظيفات الاستثمارية شاملا كافة المشروعات الاستثمارية ومصادر تمويلها المحلية والخارجية لقطاع الحكومة والقطاعين العام والمختلط والوحدات ذات الموازنات المستقلة والملحقة .

4- خطة القوى الوظيفية للدولة لعام 2008م موزعة على :أ- وحدات السلطة المركزية ووحدات السلطة المحلية .

ب- الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) .
ج- الوحدات المستقلة والملحقة.

ثالثاً: دراسة ومناقشة مشاريع التقديرات الخاصة بالموازنة العامة للدولة (المركزية والمحلية) وموازنات المحافظات وموازنات الوحدات الاقتصادية (عام ومختلط) وموازنات الوحدات المستقلة والملحقة في ضوء الدراسات التي تقوم بها وزارة المالية، وكذا دراسة ومناقشة برنامج التوظيفات الاستثمارية وخطة القوى الوظيفية للسنة المالية 2008م في ضوء الإطار العام للموازنات العامة والسقوف التأشيرية .

مادة (3) عرض ما تتوصل إليه اللجنة على مجلس الوزراء مشفوعا برأيها حول مشروعات الموازنات العامة للموافقة عليها واستكمال الإجراءات الدستورية للمصادقة عليها .

مادة (4) يحق للجنة العليا للموازنات العامة أن تستدعي وزير أو رئيس أي وحدة للاشتراك مع اللجنة في مناقشة مشروع موازنة الوحدة التي يشرف عليها كما يحق لها ان تستعين بمن تراه من ذوي الخبرة للمساعدة في أعمال اللجنة .

مادة (5) تعين اللجنة العليا للموازنات العامة سكرتارية لها من عدد لا يقل عن ثلاثة ولا يزيد عن خمسة أشخاص من بين أعضائها أو من خارجها لتتولى أعمال سكرتارية اللجنة .

مادة (6) يصدر وزير المالية قرارا بتشكيل لجنة فنية للموازنات لدراسة ومناقشة ومراجعة مشاريع الموازنات المقدمة من كافة الأجهزة الإدارية للدولة والوحدات الاقتصادية والوحدات المستقلة والملحقة وإعداد مشاريع الموازنات في صورتها النهائية في ضوء ما أقرته اللجنة العليا للموازنات العامة وذلك وفقا لأحكام القانون المالي.

مادة (7) يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية .

في الحفل التكريمي السنوي للمعلمين الذي نظمته وزارة التربية والتعليم

د . مجور : التعليم يمثل مكان الصدارة في برنامج الحكومة

التكريم يأتي تقديرا للمعلمين والمعلمات ودورهم الإنساني النبيل تجاه الأجيال

د . الجوفي : الوزارة أنجزت صرف بدل طبيعة العمل ولديها مشروع الإستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي

د . حبتور : نثمّن جهود القيادة السياسية ممثلةً برئيس الجمهورية لرعايته ودعمه للقطاع التربوي

صنعاء / سبأ:

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور أن التعليم بمراحله وأنواعه قد احتل مكان الصدارة في البرنامج العام للحكومة المترجم بدرجة أساسية للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية، موضحا حرص الحكومة المستمر على النهوض بأوضاع التعليم وتحسين معيشة المعلم وتعزيز الأجواء المحفزة له نحو المزيد من العطاء الخلاق والمتميز وعكس توجيهات رئيس الجمهورية بهذا الشأن.

وأشار الدكتور مجور في كلمة ألقاها في الحفل التكريمي السنوي للمعلمين إلى أهمية هذا التكريم الذي يأتي تقديرا وإجلالا للمعلمين والمعلمات ودورهم الإنساني النبيل تجاه الأجيال وتشكيل وعيها العملي والمعرفي والروحي السليم والمتفاعل مع كل جديد والمستند القيم والمبادئ والمثل العليا .

وقال "ان المعلم هو نبع الثراء الذي لا ينضب في صياغة واقع ومستقبل الأجيال من خلال جهدة ومثابرته في إعداد الإنسان السوي القادر على التفاعل مع مجتمعه ووطنه والمبادر في رسم الخطط والبرامج التطويرية في شتى مناحي الحياة".

وفي الحفل الذي نظمته وزارة التربية والتعليم تحت شعار "التعليم مهنة ورسالة سامية والمعلم حجر الزاوية في إصلاح وتطوير العملية التعليمية" قال مخاطبا المعلمين والمعلمات "ان مهنتكم التربوية والتعليمية تمثل خط الدفاع الاول الذي يقي مجتمعنا وأبناءنا مخاطر العصر وافرازاته السلبية، فأنتم صناع الثقافة والاجيال ورسالتكم تتعدى تعليم القراءة والكتابة الى غرس القيم والاتجاهات وتكوين الفرد المبدع، وكذا تحصين الاجيال من آفة التفسخ والانحلال او التعصب المقيت.

ولفت رئيس الوزراء الى ضروة تضافر الجهود بين المدرسة والتقاليد الحميدة ومكارم الاخلاق ومتسلحا بالعمل والمعرفة ومتمسكا بثوابت الامة ومبادئ الثورة والوحدة المباركة.

وتطرق الى الخطوات المنجزة على طريق اصلاح وتطوير العملية التعليمية خلال الفترة الماضية ، مؤكدا ان على وزارة التربية والتعليم ان تواصل سعيها من اجل الارتقاء بالعملية التربوية والتعليمية وجعلها تسير وفق أسس منتظمة ومستمرة، وبحيث يكون توجهها متسقا مع الاستراتيجيات التي أنجزت او التي هي قيد الانجاز، موجها الوزارة بسرعة انجاز إستراتيجية التعليم الثانوي لتكتمل حلقة البناء الاستراتيجي للنهوض بالتعليم.

ودعا في الوقت نفسه جمع المؤسسات المعنية بالنشء والشباب الى تطوير آليات عمليها والتنسيق فيما بينها وصولا على التكامل الخلاق في بناء الاجيال والتركيز على امداد المعلم بكل ما يساعده على تنمية ذاته وتطوير مهاراته وابداعاته في المجالات التربوية والتعليمية والفنية والبحثية.

ونوه الدكتور مجور بأهمية تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة ومن التعليم وحركة التنمية ومتطلعاتها في الحاضر والمستقبل وبين مهمتها في تنمية الموارد البشرية.

وقال" ان المسألة الجوهرية ليست في إقرار الأهمية التي يحتلها التعليم بل في كيفية هذا الدور وما هي شروطه، وكيف يمكننا تقييم الواقع التعليمي في مؤسساتنا وصولا الى تحقيق اكبر درجة من الفعالية والكفاية الانتاجية ضمن عوامل التطور الاقتصادي والاجتماعي بما في ذلك رصد آثار التعليم ونظمه ومناهجه ووسائله وكيف نعالج بهذه المنهجية قضايا الحاضر والمستقبل.

وأشار رئيس الوزراء الى عظم المسؤولية الوطنية المشتركة في عمليات التثقيف والتعليم الجيد والمطالب اليوم بتوفير احتياجات مشروعات التنمية الشاملة في الاطر والتخصصات المطلوبة وكذا في القوى العاملة في مختلف ميادين الانتاج ، معبرا عن ثقته بان سياسة تطوير وتحديث التعليم التي بدأت تأخذ طريقها الى التنفيذ سوف تكون عاملا هاما في دفع عجلة التنمية وتحقيق أهدافها .

تأخذ طريقها الى التنفيذ سوف تكون عاملا هاما في دفع عجلة التنمية وتحقيق اهدافها.

من جانبه قال الدكتور عبدالسلام الجوفي وزير التربية والتعليم" نحتفل اليوم بعيد المعلم وقد انجزنا صرف بدل طبيعة العمل وجزء من خطتنا التدريبية الخاصة بتأهيل الكادر التربوي، ولدينا مشروع طموح هو الاستراتيجية الوطنية للتعليم الثانوي بعد ان انجزنا السنة الثالثة من تطبيق استراتيجية التعليم الاساسي وعلى بعد اسبوع من المراجعة السنوية الثالثة بمشاركة كل شركاء العمل من مانحين وداعمين ومؤسسات المجتمع المدني (.. مضيفا) لقد جاء برنامج الحكومة معبرا عن طموحات الوزارة بالاهتمام بالمدرس ، وبمجانية التعليم ، وتعليم الفتاة التي سيتم تحويلها الى برامج جادة منفذة خلال العامين القادمين".

الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور نائب وزير التربية والتعليم رئيس لجنة الاحتفال بيوم المعلم ثمن جهود القيادة السياسية ممثلة برئيس الجمهورية لرعايته ودعمه المادي والمعنوي للقطاع التربوي، معتبرا تكريم المعلم هو لكل مجتهد عمل وزرع ونثر فكر النجاح للحاضر والمستقبل المشرق وصناع الاجيال .

كما ثمنت كلمة المكرمين التي القتها جميلة مرشد اهتمام الحكومة ممثلة بوزارة التربية والتعليم على الجهود والمساعي الحثيثة في سبيل تحسين معيشته وذلك من خلال استراتيجية المرتبات والاجور التي اعطت المعلم حقوقا وامتيازات خاصة ميزتهم عن باقي قطاعات الدولة، موضحا ان المعلم سيؤدي رسالته النبيله في كل بقعة من بقاع الوطن وغرس حب الوطن في كل حرف يعلمونه الابناء بعيدا عن الغلو والتطرف.

في اللحظات الأخيرة لتنفيذ حكم الإعدام

أولياء دم المجني عليه السلني يتنازلون عن حقهم

14 أكتوبر / عيدروس نورجي

شهد سجن المنصورة المركزي أمس حدثاً إنسانياً تمثل في عتق نفس لوجه الله ، وذلك حينما أعلن أولياء دم المجني عليه زين حسن السلني (65 عاما) في الدقائق الأخيرة التنازل عن حق تنفيذ القصاص الشرعي (الإعدام) رميا بالرصاص حتى الموت بحق المدان عبدالمجيد علي ثابت (34 عاما) بموجب الحكم القضائي المصادق عليه من المحكمة العليا في القضية الجنائية رقم 98/15م التي حدثت في منطقة العريش في مديرية خورمكسر في محافظة عدن يوم 1998/1/16م.وكانت إجراءات تنفيذ الحكم قد تمت بحضور أولياء دم المجني عليه وعضو النيابة القاضي فضل محمد حسن ومدير السجن العقيد سيف أحمد محمد والطبيب الشرعي غير أنه في الدقائق الأخيرة لتنفيذ الحكم وعقب تأشير الطبيب الشرعي على قلب المدان للتنفيذ تقدم أولياء الدم لمفاجئتهم للجميع وأعلنوا عفوهم عن المدان لوجه الله ودون مقابل .

فضيلة القاضي قاهر مصطفى علي رئيس نيابة الاستئناف في المحافظة أوضح للصحيفة عدم تنافي ذلك مع شريعتنا الإسلامية السمحاء والقوانين النافذة ، مقدراً هذا الموقف الإنساني لأسرة المجني عليه .

منذ عام 1990م وحتى الشهر المنصرم

(166) مشروعا استثماريا في إب والمشاريع الصناعية في المقدمة

إب/ فؤاد السميعي
تصوير:علي الدرب

وصل عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة والمرخص لها في محافظة إب منذ عام 1990م وحتى الشهر المنصرم من العام الجاري 2007م (166) مشروعاً بكلفة استثمارية بلغت (15) مليارا و (303) ملايين و (266) ألف ريال وبموجودات ثابتة قيمتها نحو (9) مليارات و (840) مليونا و (128) ألف ريال.

ذكر ذلك الأخ/ نشوان الاكوع/ نائب مدير عام مكتب الاستثمار في محافظة إب، موضحاً في تصريح لـ(14أكتوبر) إن هذه المشاريع قد وفرت (1776) فرصة عمل للعمالة الوطنية و (109) فرص للعمالة الأجنبية.

وأشار إلى إن الاستثمار في القطاع الصناعي قد احتل المرتبة الأولى من حيث عدد التراخيص (52) مشروعاً بكلفة بلغت (5) مليارات و (97) مليونا و (989) ألف ريال وبقيمة موجودات ثابتة بلغت (3) مليارات و (800) مليونو و (542) ألف ريال.

وأضاف إن الاستثمار في القطاع الصحي في المحافظة قد احتل المرتبة الثانية (48) مشروعا بقيمة استثمارية بلغت ملياران و (700) مليون و (450) ألف ريال وبقيمة موجودات ثابتة بلغت مليارا و (942) مليوناً و (134) ألف ريال، وتلاه الاستثمار الزراعي والذي وصل عدد مشاريعه الاستثمارية إلى (25) مشروعا بكلفة استثمارية بلغت ملياران و (50) مليون ريال وبقيمة موجودات ثابتة بلغت مليارا و (384) مليونا و (354) ألف ريال.

فيما حصل القطاع السياحي على (23) مشروعا بكلفة استثمارية بلغت ملياران و (775) مليون ريال وبقيمة موجودات ثابتة بلغت مليارا و (267) مليونا و (450) ألف ريال، أما قطاع الخدمات فقد واحتل المرتبة الأخيرة إذ بلغ عدد المشاريع الاستثمارية (19) مشروعا بلغت كلفتها ملياران و (606) ملايين و (600) ألف ريال وبقيمة موجودات ثابتة بلغت قيمتها مليارا و (426) ألف ريال.

وأضاف إن العمل جار حالياً لتنفيذ أكبر مشروع استثماري سياحي في المحافظة والذي يشمل على بناء فندق (5نجوم) وفلل سكنية وحدائق ومنتزهات وبقيمة استثمارية تصل إلى (25) مليون دولار.

وأختتم الاكوع تصريحه بأنه سيتم خلال هذه الاحتفالات افتتاح ثلاثة مشاريع استثمارية بقيمة استثمارية تبلغ مليارا و (21) مليونا و (821) ألف ريال.

دورات وورش تدريبية لتحسين عملية التعليم في مأرب

مأرب / محمد الجداسي :

تنفذ حاليا في محافظة مأرب عدد من الدورات وورش العمل التدريبية ، التي تنظم من قبل مكتب التربية والتعليم في المحافظة بالتعاون مع عدد من الجهات المانحة ، وتهدف إلى تحسين وتطوير العملية التربوية والتعليمية وتفعيل أداء الإدارات المدرسية وتعزيز مشاركة ومساهمة أعضاء مجالس الآباء والأمهات في هذا الجانب ، وخاصة تشجيع تعليم الفتاة .

وفي هذا السياق تم تنظيم ورشة عمل تعريفية حول أهمية نشاط ودور المكتبات المدرسية في تطوير عملية التعليم ، شارك فيها (82) متدرباً من مدراء المدارس ومجالس الآباء والأمهات في مديريات : الوادي ، الجوبة ومجزر ، بدعم من البرنامج اليمني - الأمريكي لتحسين التعليم .

وتتواصل منذ أمس السبت أعمال الدورة التدريبية التي تستمر عشرة أيام وتتناول اتجاهات تطوير أداء الإدارات المدرسية ، وطرق إعداد الخطط والبرامج الهادفة النهوض بواقع العملية التربوية والتعليمية ، وتنظم هذه الدورة بدعم من مشروع تطوير التعليم الأساسي وبمشاركة (124) متدربا يمثلون مدراء المدارس ووكلاءهم في المحافظة .

بدء فعاليات البرنامج التدريبي لأعضاء المجالس المحلية في شبوة

شبوة / عيدروس أحمد الخليفي :

بدأت أمس فعاليات البرنامج التدريبي الأول لكافة أعضاء المجالس المحلية في محافظة شبوة بمختلف مديرياتها ، برعاية من الأخ / علي بن محمد المقدشي ، محافظ المحافظة .

وفي حفل افتتاح البرنامج ألقيت عدد من الكلمات أشارت إلى الأهمية التي يكتسبها هذا البرنامج ، وخاصة في مجال رفع قدرات وتأهيل أعضاء المجالس في المحافظة والمديريات .

يذكر أن من أهداف هذا البرنامج الرفع من مهارات الأعضاء في جوانب متعددة وفقا للمهام المناطة بعضو المجلس .

ويستمر هذا البرنامج ستة أيام بمشاركة (310) من أعضاء المجالس المحلية في المحافظة .

تدشين الأسبوع الثقافي التاسع لذكرى دخول الإمام العيدروس إلى عدن

عدن / سعد هود سالم

دشن مركز الإبداع الثقافي للدراسات وخدمة التراث ، التابع لأربطة التربية الإسلامية ومراكزها التعليمية في عدن أمس فعاليات الأسبوع الثقافي التاسع لدخول الإمام أبي بكر العدني بن عبدالله العيدروس إلى مدينة عدن ، بحضور المفكر أبوبكر المشهور العدني الموجه العام للأربطة ، تحت شعار (من أجل الربط الواعي بين تاريخنا الشرعي الأبوي وعلاقته الوثيقة بالأصلين (الكتاب والسنة) وترشيد المفاهيم الإعلامية المعاصرة ومواجهة الفصل المتعمد بين الديانة والتاريخ .

وتضمن الأسبوع الثقافي عقد ندوة علمية بعنوان دراسة فقه التحولات ضرورة من ضرورات المرحلة وإعادة اعتبار شرعي لرباعية أركان الدين ، يقدم فيها (20) بحثا، إضافة المعرض إلى الثقافي التاريخي (عدن خلال الحقب التاريخي وأربطة التربية إسلامية (1300عاما من العطاء) .

ويأتي تنظيم هذه الفعاليات للتعريف بسيرة الرجال الذين أخلصوا لربهم ، ولرسولهم ووطنهم.

تكريم (27) معلما في المهرة بيوم المعلم

الغيظة / 14 أكتوبر :

احتفلت محافظة المهرة أمس بيوم المعلم بإقامة حفل تكريمي بقاعة كلية التربية في عاصمة المحافظة الغيظة بحضور الأخ سالم عبدالله نيمر الأمين العام للمجلس المحلي في المحافظة .

وقد تخلل الحفل عدداً من الكلمات المعبرة عن المناسبة والأناشيد الترحيبيه والرقصات الشعبية المعبرة عن الموروث الشعبي للمحافظة وأوبريت مجسد للعلاقة القوية بين المعلم وطلابه .

وفي ختام الحفل تم تكريم (٢٧) معلماً ومعلمة من مختلف مديريات المحافظة تقديراً لجهودهم ثم قام الأمين العام للمجلس المحلي بزيارة مدرسة الوحدة الأساسية للبنين وافتتح المعرض العام الثالث للوسائل التعليمية المقام في المدرسة وطاف بأقسام المعرض وأبدى ارتياحاً لما احتواه المعرض .

حضر الفعاليات الأخوة علي خودم وكيل المحافظة وسمير هراش مدير التربية بالمحافظة وعدد من الأخوة المسؤولين والشخصيات الاجتماعية والمشائخ والأعيان وأولياء أمور الطلبة والطالبات .

الاستثمار .. ثقة .. وعمل

نجيب صديق

اختتم مؤتمر الفرص الاستثمارية اعماله في العاصمة صنعاء ببيان ختامي .. اسهم الى حد كبير في وضع اللبنات الحقيقية لمسيرة الانطلاقة لعملية التنمية.

وجاء في البيان انه تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية في مجالات المنطقة الحرة وانشاء فنادق وقرى سياحية ومدن سياحية وصناعية.

هذه الاتفاقيات التي خرج بها المؤتمر تدل دلالة واضحة على مدى اهتمام الدولة والحكومة بتوفير البنية الاستثمارية والالتزام بمعالجة كل الاشكاليات التي تواجه المستثمرين واعتماد نافذة واحدة للاستثمارات لتسهيل الاجراءات.

ويدل ايضا على اهمية المؤتمر ان عدد المشاركين في المؤتمر قد بلغ ١٢٠٠ مشارك منهم ٤٦٠ مستثمرا خليجيا.

وعودة الى كلمة رئيس الجمهورية الاخ علي عبدالله صالح فان الكلمة التي القاها في المؤتمر اكدت استعداد الحكومة لمراجعة القوانين والتشريعات بما يجعلها اكثر استجابة لمتطلبات المستثمرين.. هذا التأكيد يضع الامر ثقة عند هؤلاء المستثمرين الذين سيسهمون بانشاء وتشييد الكثير من المشاريع التي تدفع بالتنمية نحو بناء قاعدة متينة على الثقة والعمل الجاد لاستثمار يسهم فعليا في خلق تطور منشود يدفع ببلادنا الى مصاف التقدم والازدهار.

نكسون أولا نكسون !

فريد محسن علي

لا شك إن مؤتمر استكشاف فرص الاستثمار والذي انعقد خلال الفترة ٢٢ - ٢٣ الشهر الجاري حقق تقاربا اكبر بين اليمن ودول الجوار ، وخرج بنتائج مثمرة وايجابية فاقت كل التوقعات ، اكدت عمق العلاقة الأخوية والروابط المتينة بين الأشقاء الامر الذي ترك ابلغ الأثر في نفوس المستثمرين الخليجيين ، وعقدوا العزم على الدخول بقوه في مشاريع متعددة داخل اليمن انطلاقا من تأكيدات فخامة رئيس الجمهورية على إزالة كافة الصعوبات التي تعيق مناخات الاستثمار ، كما لمسوا جدية القيادة السياسية لتشجيع الاستثمار ومنح مزيد من التسهيلات لجذب رؤوس الأموال لتحريك عجلة التنمية وتحفيز النمو الاقتصادي ، حيث أن لدى اليمن من المؤهلات الاستثمارية ما يؤهلها لتكون منطقة جذب لعقود من الزمن من خلال موقعها الاستراتيجي الهام والذي جعلها تتبوأ مركزا تجاريا عالميا منذ قدم التاريخ .

إن الزخم الخليجي لرجال الأعمال وضع أجهزة الدولة وقطاعاتها المختلفة أمام تحدي ومرحلة تتطلب ترتيب الأوضاع وتطوير التشريعات الاقتصادية وتامين حركة الاستثمار في كل ربوع اليمن وتامين مصالح المستثمرين ، فالمستثمر جبان لن يخاطر بامواله إلا إذا وجد العوائد المضمونة . والأخ .د/ على محمد مجور رئيس الوزراء أصاب كبد الحقيقة عندما أكد ضرورة مراجعة كافة التشريعات المتعلقة بالاستثمار وتقييمها ومقارنتها مع التشريعات التي حققت نجاحا كبيرا في هذا المجال بالإضافة إلى ردع السماسرة الذين كانوا سببا في مغادرة الكثيرين من المستثمرين بحجة المتنفذين الذين يطالبوهم بالحصص أو بنسبة من استثماراتهم ، وكل هذه وغيرها وقفت عائقا في وجه الاستثمارات الخاصة والقانون لا يحمي المغفلين في حال لم يسلك المستثمر القنوات الصحيحة وتعامل بنظام النافذة الواحدة لا ن البعض يقع في فخ هؤلاء المتنفذين بدافع الإسراع في الإجراءات واختصارا للوقت وظنا أن هذه الطريق سيوصله إلى مبتغاة.. ومؤتمر الفرص لم يأت للاستطلاع والسياحة ، بل عكس اهتمام رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية في إقامة مشاريع فعلية تم الإعداد لها من صلب الاحتياجات الضرورية والأساسية للدولة اليمنية.